نقـــد الكتب

أعادت « مصر المعاصرة » فتح هـــذا الباب فى عدد أبريل عام ١٩٦٢ داعية السادة أعضاء الجمعية وكافة المشتغلين بالعـــلوم الاقتصادية والقانونيـــة الى امدادها بتعليقـــات على المؤلفات الحديثـــة ، أجنبية كانت أم عربية · ولكنها على الرغم من هدف متواضـــع للغاية ـ نشر حوالى ستة تعليقات فى كل عدد بقصد مجرد تعـــريف القارىء بما ظهر حديثا من مؤلفات ـ اضطرت بعد حوالى العامين الى وقف ذلك الباب على الرغم من أهميته فى مجلة علمية من طرازها ·

ونعيـــد فى هـــذا العـــدد المحاولة مرة أخرى راجين أن يكون نصيبها من النجاح أوفـــر لا سيما أننا فى أشد الحـــاجة فى مجتمعنا المتطور الى ساحة نباشر فيها واجبا من واجباتنا الأساسية هو النقد والنقد الذاتى دفعا لجهودنا العلمية الى الأمام وارتقاء بها الى مستويات أعلى فأعلى ·

لذلك نناشـــد علماءنا من رجال الاقتصاد والاحصاء والقانون أن يتفضلوا بمعاونة المجـــلة على القيام بهـــذه المهمة التى لا تقل شـــأنا عن التأليف أو الترجمة بل وقد تزيد عليهما فى بعض الأحيان ·

تقـرير من بيروت

يوسف عبد الله صائغ : الاقتصاديون وعلم الاقتصـــاد فى العالم العربى ـ معهد الدراسات الاقتصادية بالجامعة الأمريكية فى بيروت ـ ١٩٦٤ (١٢٨ ص بالعربية) (*)

يسجل هـــذا التقرير النتائج التى توصل اليها تحقيـــق قام به معهد الدراســـات الاقتصـــادية بالجامعـــة الامريكية فى بيروت عن « أوضاع علم الاقتصاد فى العالم العربى » (ص ١) ٠

ولا شـــك أن هذا العمل يستحق اهتماما كبيرا لأنه يطرق موضوعا لم يكن لدينا عنه حتى الآن مرجع مفيد شامل لكافة البلدان العربية ، هذا فضلا عن الروح التى تنـــاول بها مهمتـــه وهى تعبر عن رغبة أكيـــدة فى النهوض بمستويات الاقتصاد والاقتصاديين فى الوطن العربى ٠

والواقع أن التقرير لا يتناول على الرغم مما يوحى به عنوانه وعنوان فصله الأول أوضـــاع علم الاقتصـــاد من حيث المضمون أو الموضوع مثـــل دراســـة الاتجـــاهات العلميـــة الســـائدة والموضـــوعات المفضلة ومدى مســـايرة التقدم العلمى وتأثير مختلف المدارس العالمية أو دراسة هيكل المؤلفـــات من مراجع عامة أو بحوث متخصصة وماتنهجه أو لاتنهجه من أساليب علمية ، كذلك لانجد فى التقرير تحليلا لمناهج الدراسة فى مختلف البلدان أو مختلف دور العلم ولا مقارنة بين أهمية مختلف المواد أو اقتراحات محددة لتعـــديل سير الدراسة ومحتوياتها ٠٠ الخ من الأمور التى يعنى بها عادة فى مثـــل هذه التقارير ٠

فالتقرير فى جوهره عرض وصفى يغلب عليه تعـــداد المواد وأعضاء هيئات التدريس ونسبتهم الى عدد الطلبة وعدد الساعات المكلفين بها ، هذا فضلا عن جرد للمعاهد الجامعية ومراكز التدريب وماتمنحه من درجـــات علمية وتقدير لعدد حاملى الدرجات العلمية وتوزيعهم المهنى فى مختلف البلدان ٠

ونجـــد فى شطر ثان محاولة لتقدير نطاق الطلب على رجال الاقتصاد فى العالم العربى اعتمادا على بيانات ادارية متواضعة الدلالة وعلى بعض التعليقات العامة ذات الفائدة المحدودة كما يعترف به صاحب التقرير نفسه (ص ٨٩) ٠

وفى الخـــاتمة يقدم لنا التقرير عددا من المقترحات تتلخص فى مجموعها فى ضرورة تحسين الأوضاع من حيث مســـتويات التعليم وتحرير الاقتصاد من وصـــاية كليات الحقوق والتجارة وتغيير أساليب التعليم بالتركيز على المناقشـــات والبحوث ، هذا الى جانب العناية بالدراسة النظرية الأساسية مع

(*) على الآلة الكاتبة ٠ وللتقرير نسخة باللغة الانجليزية ٠

اقتراح لا يزيد عما يتردد لدينا من وجوب التفرقة بين رسالة الجامعة ورسالة المعاهد العليا ، ثم وجوب الاهتمام بالتنسيق بين العرض (القليل نسبيا) والطلب (الكثير نسبيا) والاهتمام بتدريب موظفى الحكومة وانشاء وحدات للبحث ونشر معجم للمصطلحات الاقتصادية .. الخ .

وجدير بالذكر فى هذا الشأن مالاحظه التقرير من ثغرة بين المشرق العربى والمغرب حيث لا تزال الأوضاع الى حد كبير كما كانت عليه أيام السيطرة الفرنسية ، وهى ظاهرة تفسيرها قريب بطبيعة الأمر .

*
* *

ونود الآن تسجيل بعض النقط الخاصة بالجمهورية العربية المتحدة يبدو أن صاحب التقرير لم يستطع أن يعيرها الاهتمام الكافى على الرغم من زيارته لنا واتصاله ببعض رجال العلوم الاقتصادية بيننا وان كان لم يجد مبررا للاتصال بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع بشأن تحقيقه عن أحوالنا أو ذكرها بكلمة أو ذكر مجلتها « مصر المعاصرة » وهى لا شك أقدم المجلات العربية فى ميدان الاقتصاد والاحصاء والتشريع وأوسعها انتشارا ، وذلك على الرغم من اهتمامه بتفصيلات ضئيلة ليس أقلها على سبيل المثال نشر بحثين للاقتصاديين السودانيين فى مجلتين أجنبيتين (ص ٦٣).

وأحب أولا أن أصحح معلوماته عن بعض شئوننا منها أن انشاء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٥٩ لم يؤد الى نقل تدريس علم الاقتصاد من كلية الحقوق بجامعة القاهرة تماما واحالته الى الكلية الجديدة (ص ٢٢) . فمناهج تدريس الاقتصاد لطلبة الليسانس فى كلية الحقوق لا تزال كما كانت عليه تماما وكل مافى الأمر أن المحاضرات يتولاها الآن أساتذة من كلية الاقتصاد .

ثم ان مناهج دراسة الاقتصاد فى كليات الحقوق الثلاثة (القاهرة ـ عين شمس ـ الاسكندرية) متطابقة تماما فى سنوات الليسانس على خلاف مايوحى به التقرير (ص ٢٠ـ٢١) من تفرقة فى الأوضاع ، وهى لم تتأثر فى كثير أو قليل بانشاء كلية الاقتصاد .

وأحب كذلك أن أؤكد لواضع التقرير أن ما نشكو منه فى الجمهورية العربية المتحدة ليس البعد عن الميادين النظرية بل على العكس قلة المؤلفات المخصصة لموضوعات تطبيقية وذلك على خلاف مايقرره بصفة عامة فى فصله الأول . كما أحب أن أؤكد له ـ بصرف النظر عن تردده فى هذا الشأن (أنظر ص ٤ حيث يقرر عدم كفاية المصطلحات الاقتصادية العربية وحداثتها ثم ص ١٢٦ حيث يقرر أن مهمة وضع المصطلحات قد انتهت تقريبا) ـ ان

تعريب علم الاقتصاد قد تم لدينـــا منذ جيل الأساتذة السابق ولم تعد العقبات البسيطة التى لا تزال تواجهنا تزيد فى دلالتهـــا على مايواجـــه أمما أخرى فى نقل بعض المصطلحات الانجلو سكسونية • أما وضـــع معجم اقتصادى عربى فلا شك أنه عمـــل مفيد تتـــولاه عندنا الآن على الأقل جهتان (المجمع اللغوى والمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلـــوم الاجتماعية) ولكنه لا يغير كثيرا من أمر اتمام التعريب بالفعل على عكس ما يعتقده صاحب التقرير من

« ان التعريب لا يقوم على مجرد وضع المصطلحات ••• بل يقوم على الجمع المنتظم للمصطلحات المتداولة ••• الخ » (ص ١٢٦) •

أما توحيد المصطلحات فيما بين البـــلدان العربية فمشكلة أخرى لا شك فى أهميتها ولـــكنها بدورها لا تمس مباشرة ما أنجز لدينا من تعريب واسع النطاق لم يترك محـــلا لاستخدام أو ذكـــر ألفاظ أجنبية اللهم الا فى بعض المؤلفـــات الحريصة على تلقين الطلبة المقابل الافرنجى للمصطلحات العربية أو فى بضـــعة حالات أخرى المعبـــرة عن حداثـــة عهد المؤلف بالتفكير العلمى بالعربية أو تردد فى المعلومات •

أما عن تعليقات واضع التقرير عن مستويات الدكتوراه فلست أعلم حقيقة الأوضاع فى البـــلاد العربية الاخـــرى ولكنى أستطيع أن أؤكد له بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة أن الأمر على عكس مايظنه تماما سواء فى صفحة ٤٣ حيث يقرر ذاكرا كلية الحقوق بجامعة القاهرة

« ••• ان مستوى التعليم المهيء الى الدكتوراه غير متساو ، من حيث المحتوى الاقتصـــادى أو التشديد مع التعليم المهيء للـــدكتوراه فى فرنسا أو البـــلاد الانكلوسكسونية ••• »

أو فى صفحة ١١٧ حيث يقرر أنه :

« ••• اذا ماجـــاز فى الماضى منح شهادات الماجستير والدكتوراه فى الاقتصاد على أسس رقيقة (كما كان يحدث فى كليات الحقوق مثلا) فلم يعد هذا جائزا اليوم• وكل جامعـــة تسمح لنفسها بمنح الشهادات الجامعية العليا قبل أن تضمن مستوى عاليا للتعليم ، تكون مصدر أذى لسمعة الاقتصاديين ، وتحد من نفعهم » •

فلو كان كثيـــر من الطلبة يميلـــون الى تجنب الاعـــداد للدكتوراه لدينا ويفضلون الخارج فلأسباب ليس أقلها تشدد الأساتذة المصريين فى المستويات التى يتطلبونها فى « الاطروحات » (الرسائل) وسهولة الحصول على الدكتوراه — كما يعلم لاشـــك وكما نعلم جميعا — فى الجامعات الأجنبيـــة حيث تكفى غالبا ، على الأقـــل للطلبـــة غير الجادين ، أطروحة خفيفة ببعض الاحصاءات والمعلومات عن بلـــد بعيـــد للمرور بيسر ودون عناء كبير • واذا كانت هناك معـــاملة « رقيقة » فلا شك أنها فى الجـــامعات الأجنبية ازاء المغتربين لا فى الجامعات المصرية بالنسبة لأبناء الوطن العربى ومع حرصنا على تخير رسائل تنم عن مجهود متواصل كبير وعن قدرة أكيدة فى البحث •

*
* *

أما عن ضعف المستويات العلمية بصفة عامة وضعف مستوى المؤلفات فكان جدير بواضع التقرير قبل أن ينزل « حكمه القاسى » أن يتذكر قليلا ضرورة وضع معيار للمقارنة فى هذا الشأن ولا أفهم منه التمسك بمقارنة الأحوال فى العالم العربى بالأحوال فى العالم الانجلو سكسونى كما يفعل ضمنا ، والأجدر به أن يقارن أحوالنا بأحوال مجتمعات أخرى فى نفس الدرجة من التطور الحضارى والعلمى ٠

ولاأعتقد أنه سمع كثيرا عن «كتاب نظرى مرموق» كمايقول صادر على سبيل المثال من جمهوريات أمريكا اللاتينية أو أسبانيا أو البرتغال و اليونان أو رومانيا أو يوغوسلافيا بل وأستطيع أن أضيف مطمئنا بلجيكا وفرنسا اذا اتخذنا الفكر الانجلو سكسونى أساسا للمقارنة ٠ أما التمسك بالمعايير الموضوعة فى مراكز البحث العلمى المعترف بها منذ أجيال فلا يدل الا على تجاهل لأهمية التقاليد العلمية والبيئة الحضارية والمستويات المادية وأثرها على الانتاج العلمى ٠

ويؤسفنى حقا أن يعتقد السيد واضع التقرير أن تتويج الأداء العلمى انما هو فى نظره تفضل « المجلات الاختصاصية العالية السمعة » (ولا شك أنه يقصد بذلك المجلات الانجلوسكسونية وربما الفرنسية) بنشر مقال لمؤلف عربى ٠ فهل يستطيع أن يذكر لنا كم من المقالات ظهر فى انجلترا أو الولايات المتحدة فى المجلات « العالية السمعة » لعلماء من الفرنسيين أو الألمان أو الايطاليين أنفسهم ؟ أم أنه يجهل حقا مايتدخل فى موضوع النشر من اعتبارات عديدة منها اللغوى والمذهبى والتعصبى بل والشخصى ؟

ان الاعتراف بالخدمات الجليلة (وانى أول المعجبين بها) التى أداها العالم الانجلو سكسونى لعلم الاقتصاد منذ آدم سميث ، والرهبة والرجفة أمام صولجانه شىء آخر ٠

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجد أن واضع التقرير كثيرا مايشير الى ضرر مايسميه وصاية كليات الحقوق والتجارة على تعليم الاقتصاد ووجوب تحريره منها ، ولم أستطع أن أستخلص ما يقصده بالضبط من هذه الاشارة ٠ هل ينادى بضرورة استقلال تعليم الاقتصاد فى معهد خاص أم بضرورة تولى الاقتصاديين تحديد محتوى تعليم الاقتصاد كما يقول بين توصياته الأخيرة ؟

أما القضية الأولى فقد نفذ بالفعل لدينا ماتشير به بانشاء كلية الاقتصاد وان كان هذا لا يمنع بطبيعة الأمر من مواصلة دراسة الاقتصاد فى كليات أخرى استكمالا لمناهجها وتدعيما لها ٠ ومع ذلك ينبغى ألا نهمل أيضا الظروف الخاصة بكل دولة عربية وهل تحتمل منذ الآن تخريج فئة من المتخصصين فى

التحليـــل الاقتصادى فحسب ٠٠ وأما القضية الثانية فلا أعتقد أنها تثير لدينا على الأقل مشكلة اذ أن تحديد مضمون المناهج فى مواد الاقتصـــاد ليس ولم يكن فى يوم ما الا فى يد أساتذته ٠

***

وأرجـــو ألا يوحى تعليقنـــا السابق على تقـــرير مفيد برضا عن أحوال علم الاقتصاد والاقتصاديين بيننـــا ، فنحن نعلم جميعـــا أن جوانب النقص والضعف لا تزال تزيد كثيرا على جوانب الأداء والانجاز ، ضعف ونقص من مظاهرهما العديدة غلبـــة المراجع العامة على البحـــوث المتخصصة وقلة عدد المقالات المنشـــورة وانعدام أو شبه انعـــدام البيئة النقدية الرقيبة على النوع والطابع الموســـمى لوضع البحوث (قبيل الترقيات) وضيق آفاق لا تتعدى غالبا حدود الفكر الانجليزى والجنـــوح الى المجاملات والى المعاملة « الرقيقة » عند الحكم على الانتـــاج العلمى والعـــزوف عن استيعاب الأدوات والفروع الرياضية الحديثة نسبيا ، هذا فضلا عن نقص عدد الباحثين وأعضاء هيئات التدريس وضعف الامكانيات المادية المهيأة للبحث ٠٠ الخ

ولكن الحقيقة أيضا أن رجال العلوم الاقتصادية لدينا يقومون منذ سنوات بجهود كبيرة ســـواء فى التأليف أو النقل لا عن ثقافة اقتصادية واحدة بل عن ثقافات منها الغـــربى ومنها الشرقى سواء فى الميادين النظرية أو التطبيقية أو المذهبيـــة ، جهـــود لا أرضى لها أن يثبط من همتـــها أو ينال منها تقرير سريع الحكم على موضوعات معقدة للغاية ٠

وأما عن تعليقات صاحب التقـــرير الطريفة عن زيادة دخل رجال العلوم الاقتصادية فى سرعة وســـهولة صرفتهم عن البحث الى الكســـب وأصابت معنوياتهم (ص ٥) فلنتقبلها بالنسبة لنا فى آخر أيام هذا الشهر وفى أشد أوقات السنة عملا اما على أنها دعابة تغمز الى عكس ما تقرر واما على أنها من باب الاسقاط ــ اشارة الى تعريب مصطلحات علم النفس أيضا ٠

***

وبعد كل هـــذا يجدر بنا فى الختام أن نعبر عن أملنا فى أن يسهم تقرير الأستاذ يوســـف صايغ فى حفزنا على التحسين من أدائنا والارتقاء بمستوياتنا الى المرتبة اللائقة بمركز الوطن العربى بين شعوب العالم ٠

ويحتاج الأمر فى نظرنا الى جهود متشعبة تبذل على مستويات ثلاثة :

ــ على المستوى الفـــردى باجتهاد كل منا فى تعميق معلوماته وتوسيع آفاقه : فليس من المقبول مثلا أن نبقى ــ على الرغم من وضوح القضية وترديدها مرارا وتكرارا منـــذ ما يقـــرب من عشرين عاما ــ بمنأى تام عن الرياضة

والاقتصاد الرياضى أى بعبـــارة أخرى بمنأى عن التطورات النظرية الجارية . كذلك ليس من المقبول أن نبقى الى مالا نهـاية رهنا بثقافة اقتصادية واحدة ، انجلو سكسونية أو فرنسية بحسب الأحوال ، نستسلم لها استسلاما كاملا يعجـــزنا عن النهوض بأنفسنا اتكاء على تنوع ثقافى يزيدنا ثقة وقدرة عـلى النقد والتقييم المقارن .

– على المستوى المهنى بتعاوننا جميعا طلاب علم الاقتصاد فى خلق ضمير علمى متيقظ : فليس من المقبـول مثـلا ألا تتوفر لدينا ساحة نقدية منتظمة نتبادل فيها الآراء ونقيم بها على أنفسنا رقابة ذاتية فعالة تعتبر وحدها عاملا من عوامل التقدم . كذلك ليس من المقبول أن نسترسل عند الحكم على الانتاج العلمى بمناســـبة منح درجـــات الأستاذية فى سياســة المجاملات والاكتفاء كما يحدث أحيـــانا بكتيب أو كتيبـات خفيفة أو ببحوث توضع بالجملة على عجلة ولذلك الغرض بالـذات . فمنح درجة الأستاذية على مراحلها ينبغى أن يكون تتويجا لجهود علمية متواصلة لا مجرد تسجيل لمرور السنوات فى أمان واطمئنان قنوع .

– على المســـتوى العام بعناية السلطات المختصـة بتيسير فرص البحث والتفرغ له وذلك ســـواء بتيسير المهمـــات العلمية وحضـــور المؤتمرات الدوليـــة أو بالنظـــر فى الظـــروف التى تضـطر كثيـرا من رجـــال العلوم الاقتصـــادية – على خـلاف ما يعتقده صاحب التقرير البيروتى تماما – الى التضحية بجهود ثمينة تكملة لمواردهم المحدودة .

ز. نصر

ظاهرة جديدة : التطوير بالعناوين

رياض الشيخ : الماليـــة العامة فى الرأسمالية والاشـــتراكية (دراســـة فى الاقتصاد العام) – القاهرة ١٩٦٥ (٤٦٨ صفحة) .

ان عنوان هـــذا الكتاب ليبشر حقا بخير كثير : فهو من ناحية يستوحى العناوين الدارجة فى مؤلفات العالم الاشتراكى ومن ناحية أخرى يأخذ جزءا من عنوان مؤلف من أهم المؤلفات الغربية الحديثة فى علم المالية العامة . (١)

---

(١) R. A. Musgrave, *Theory of Public Finance - A study in Public Economy* New-York. 1959.

لماذا لا يسجل المؤلف عنوان هذا المؤلف بالذات بالكامل مع حرصه على عناوين المؤلفات الأخرى ؟ (انظر ص ٢١)

ولكن يؤســـفنا أن نقرر مباشرة فى هـذه الحالة أنه شتان بين الوعد والتنفيذ ، بين العنوان الموضوع على الغلاف ومحتويات الكتاب ٠

أما عن المؤلفات الاشـــتراكية فلم نجد منها خلال صفحات المؤلف الطويلة شيئا أو يكاد ، اللهم الا اذا أراد صاحبه أن يقنعنا بأن الأمثلة التالية تعتبر حقا خوضا فى الفكر الاشتراكى المتخصص فى المالية العامة ٠

ـ اشـــارته الى أوسكار لانج فى نقطة تافهة هى أن الحاجات تتقرر فى مجتمع معين وفقا لما يسوده من عرف وأخلاق ودين وتشريع (ص ١٩)

ـ اعتقاده خطأ بأن الصـفحات العشرة التى ترجمت لردولف جولدشايد (لا جولد تشايد) تستخدم الماركسية أساسا لدراسة التاريخ المالى أو أنـه يقدم أساسا لنظرية اشتراكية فى المالية العامة (ص ٦٠) ٠ ان كل ما يفعله جـولد شايد فى بحثـــه المتواضع هو محاولة للربط بين بعض الاعتبارات الاجتماعية وموضوعات المالية العامة ٠

ـ اشارته الى امامين من أئمة الاعادية الماركسية الألمانية (دون اشارة الى مرجع جولد شايد الذى أخذهما عنه) (٢) فى نقطـة واضـحة فى ذاتها هى الاعتقاد بأن الضرائب غير المباشرة أشد وطأة على الطبقات الفقيرة (ص ٦٣) ٠ واذا كان المؤلف قد استطاع حقا اخراج هذين المؤلفين من قبور الفكر الماركسى فلماذا لم يشر بعد ذلك مرة واحدة الى مؤلف من الأدب الاشتراكى الألمانى فى ميدان المالية العامة ؟ أم أن هذا الأدب قد توقف عند مؤلفين من أوائل القرن العشرين وبقلم اثنين من أكثر كتاب الاعادية شهرة ؟

ـ تجنيـــده لدوب ولانج وابرام برجسون زيادة على ثلاثة مؤلفات عربية لاحالة القارىء فى هامش على عـــرض بسيط لموضـوعات الوفورات الخارجية (ص ١٥٣) ٠

واذا كان هـــذا كل ما لدى المـؤلف من مراجـع اشتراكية فى علم المالية العامة فقد يكون عذره أنه اعتمد فى الواقع على أقوال كتاب آخرين أو أنه ابتكر وحده من العدم مادة اشتراكية جديدة فى ميدان الدراسات المالية ٠ ولا شـك أن كلا من الاحتمالين مقبول ولكن نعود مرة أخرى ونتساءل أين مادته فى هذا الصدد ؟ أين تعرض لجانب اشتراكى متميز عما نجده فى المراجع العادية ؟

ـ هـل فى اشـارته بكل بساطة فى هـامش لا يزيد على ثلاثة سطور بأن النظام الرأســمالى هو حيث يغلب القطاع الخاص والنظام الاشتراكى هـو حيث يغلب القطاع العام (ص ٢٣) ؟

---

(٢) كارل رينر وادوار برنشتين ٠

ـ أم فى اشارته السريعة الى بدهية (مدعمة بمرجعين) يقرر بمقتضاها أهمية الضرائب فى النظامين (ص ٣٥) ؟

ـ أم فى عرضه لبدهية أخرى عن دور الاستثمار الخاص حيث يغلب القطاع العام ؟

ـ أم فى ترديده لأسس النظام الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة وفقا للميثاق (ص ١٧١ ـ ١٧٨) وهى لا تزيد فى علاقتها بالمالية العامة عن علاقتها بأى موضوع آخر ؟

ـ أم فى بضعة الأسطر التى خصصها لميزانية الاتحاد السوفيتى مضيفا اليها أن بنك الدولة يتولى تقديم الائتمان واصدار النقود (ص ١٩٥) ؟ أم فى الأرقام التى ذكرها عن ميزانية الاتحاد السوفيتى مابين ١٩٢٨/٢٩ و١٩٤١ (ص ٤٦٢) ؟ أم فى تقريره للحقيقة الدارجة الخاصة بأن معظم ايرادات هذه الميزانية من الضريبة على رقم الأعمال والاستقطاع من الأرباح ؟

اذا كان الكاتب يعتقد أن مثل هذه اللمحات الخفيفة العابرة تبيح له استخدام عنوان كتابه بشرط أن يضيف اليها كلاما عن التخطيط واطنابا فى استعراض حسابات الدخل القومى أو فى شرح النظرية الكينزية أو معالجة اقتصاديات التخلف والتنمية ، اذا كان يعتقد أن هذا يكفى وحده لكى يقرر فى عبارة متواضعة أنه قد عالج

« ... اتجاها جديدا » يختلف عن الاتجاهات التى سلكت فى المؤلفات العربية الاخرى فى الموضوع » (ص ١١) .

فليس لدينا الا دعوته الى تأمل حقيقة لعلها تسهم فى تطوير فعلى لا عنوانى ألا وهى أن مشكلات المالية العامة فى الاقتصاد الاشتراكى ينتقل ثقلها الى اقتصاديات المشروع الانتاجى لا الى مايجنده من معلومات مفيدة لا شك ولكنها لا تزيد عما هو دارج فى المراجع العادية ، عربية أو غربية .

ز. نصر

الدكتور محمد طلعت عيسى ـ الاشتراكية العربية والاشتراكيات العالمية ـ الناشر : مكتبة القاهرة الحديثة ـ القاهرة ١٩٦٥ .

هذا الكتاب هو من أولى ثمرات ادخال مادة الاشتراكية العربية كأحد مقررات الدراسة الجامعية فى ١٩٦٤ ـ ٦٥ ، وهو من أكبر هذه الثمرات حجما ، وتوحى عناوين موضوعاته بشمول لا تحظى به معظم الكتب الأخرى الصادرة فى نفس الموضوع . فالكتاب يعرض لنشأة الرأسمالية وعيوبها ، وللتعريف

بالاشتراكية وأسسها ، ومصادر الفكر الاشتراكى ابتداء من سان سيمون ، يلى ذلك ثلاثة فصول تحمل العناوين الآتية :

« النظم الدينية والاشتراكية » و « التقسيم الطبقى والاشتراكية » و « الاشتراكية ونظم الملكية » ويلى ذلك ، الى آخر الكتاب ، نماذج من التطبيق الاشتراكى ويعرض لتجارب الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية ويوغوسلافيا والسويد وبريطانيا والجزائر وكوبا وغانا والجمهورية العربية المتحدة . ويناقش الفصل الأخير طبيعة الاتحاد الاشتراكى العربى وطريقة ممارسته لوظيفته .

وعلى المتعرضين لنقد الكتب الصادرة فى السنتين الأخيرتين عن الاشتراكية أن يأخذوا فى اعتبارهم أن كثيرا من هذه الكتب قد كتب على عجل لمواجهة حاجات الطلبة . ومن ثم يتعين افتراض أن مؤلفى هذه الكتب يعتبرون كتبهم مجرد محاولات أولى تتبعها مراجعة متأنية واعادة ترتيب للأفكار بل ومعاودة النظر حتى فى بعض ما اتخذوا من مواقف وتقييمات للآراء والنظريات المختلفة .

على أن هذا يجب ألا يعنى أن يقف الناقد انتظارا للحظة التى يعلن فيها المؤلف انتهاءه من عمله ، فلعل هذه اللحظة لن تأتى أبدا . كما أن خير ضمان للمراجعة ومعاودة النظر هو النقد النزيه نفسه . كما أن حرج الناقد يزول الى درجة كبيرة اذا لم يحتو الكتاب ـ كما هى الحال بالنسبة لهذا الكتاب ـ على أى نوع من الاعتذار من جانب المؤلف أو على عهد منه بأن يقوم بهذه المراجعة المتأنية . بل على العكس هناك من العبارات الواردة فى مقدمة هذا الكتاب ما يشير صراحة الى أن المؤلف قد قام بدراسة طويلة وعبء ضخم قبل البدء فى كتابة هذا الكتاب ، دراسة تدور حول أفكار سان سيمون ، اذ كانت رسالة المؤلف للدكتوراه عن هذا المفكر الاشتراكى ، وقد وجه رسالته نحو « كشف النقاب عن الأساس العلمى للنظرية الاشتراكية » ، كما اكتشف المؤلف بعض الوثائق المخطوطة التى ساعدته على « ملأ فجوة تاريخية كانت مفتقدة فى تاريخنا الحديث من جهة و (على) تحديد معالم النظرية الاشتراكية وتأكيد قاعدة ارتكازها العلمية فى المذهب السان سيمونى من جهة أخرى » (ص ١٥) .

اذن فجهد المؤلف فى تقصى أفكار سان سيمون لا يمكن أن يتهم بأنه كان متعجلا . على أننا نعتقد أن اهتمام المؤلف بسان سيمون وحماسه له قد أدى به الى ظلم غيره من المفكرين الاشتراكيين ، بل والى اعطاء سان سيمون أكثر مما يستحق من تقدير .

ان الجزء الأكبر مما خصصه المؤلف لمناقشة الفكر الاشتراكى يذهب الى سان سيمون ، فالمقدمة تكاد تكون كلها عنه (٨ ـ ٢١) ،

والكلام عن سان سيمون يفاجىء القارىء وهو يقرأ عن دعاة الحرية الاقتصادية (٣٧ ـ ٣٩) ، والنظرية الاشتراكية وأسسها هى نظريات سان سيمون وأسسها (٥٧ ـ ٦٨) و « منابع الفكر الاشتراكى » هى أفكار الفلاسفة المهدين لسان سيمون (٧٣ ـ ٩١) وفى الفصل المعنون « اتجاهات الفكر الاشتراكى » تصبح السان سيمونية هى « الاشتراكية المثالية » التى تبتعد أو تقترب منها الاتجاهات الأخرى بدرجات متفاوتة ، وفى مناقشته لعلاقة الدين بالاشتراكية تحتل السان سيمونية مكان الصدارة ، وهكذا أيضا فى مناقشته لقضية الطبقات والملكية ٠٠ الخ ٠

وليس هناك ما يمكن أن نقوله اعتراضا على هذا لو كان الكتاب يحمل اسم سان سيمون بدلا من اسم الاشتراكية العربية ، ولو كان المؤلف قد نجح بالفعل فى عرض أفكار سان سيمون عرضا واضحا أو فى أن يجعلنا أكثر عطفا على أفكار هذا الرجل ٠ ولكنى أتساءل أين العمق أو الحكمة فى عبارة سان سيمون التالية، حتى ليشير اليها المؤلف فيما لا يقل عن ثلاثة مواضع من كتابه :

« فالاتجاه السياسى العام للاغلبية العظمى من المجتمع ـ كما يقول سان سيمون ـ هو أن تحكم بأقل قدر ممكن من الأعباء ، وأن تحكم فى أضيق نطاق ممكن ، وبواسطة أكثر الأشخاص مقدرة ، وبطريقة تضمن كلية الاستقرار العام » (ص ٣٧ ، ٦٢ ، ٢٤١) ٠

وأى عمق وحكمة يراهما المؤلف فى تأكيد « أتباع سان سيمون لأهمية الأغنية الجماعية التى تربط أفراد الجماعة بوحدة فكرية تساعد على الايمان بأهمية تجمعهم ، ويعتبرون (نشيد افتتاح العمل فى المعبد) من أكثر هذه الأغانى الجماعية دلالة على أهمية النشاط الجماعى ٠٠ ومن جهة أخرى فان الموسيقى لا يمكن أن تكون اجتماعية حقا الا اذا تعددت الأدوات الموسيقية التى تسهم فى اخراج النغم الكامل الذى يعطى صورة واقعية لمقتضيات الحياة الانسانية فى المجتمع الصناعى المعاصر » (ص ١٠٤) ٠

واذا كانت نظرية سان سيمون ، كما يقول المؤلف ، نظرية علمية « تقوم على قوانين مستمدة من الملاحظة » (ص ١٧) فأين هى الملاحظة التى أدت بسان سيمون الى أن يقرر أن الطبقة الصانعة أو طبقة العاملين (وهى فى نظر سان سيمون تشمل كل من يساهم فى الانتاج بما فى ذلك الرأسمالى الذى يعمل بنفسه) لا يمكن أن يقوم صراع أو تعارض بين مصالح أفرادها ، اللهم الا أن يكون هذا تعارضا ظاهريا فقط « ودخيلا على الطبيعة البشرية الخيرة » ؟ (ص ١٩) ٠

كذلك فان كثيرا من تعبيرات الكتاب وأفكاره تعوزه الدقة :

١ ــ من ذلك تعبيره عن مبدأ الحرية الاقتصادية والمذهب الفردى بأنه : « فلسفة ابتدعها المشرعون والميتافيزيقيون من أذناب أصحاب رءوس الأموال» ! (ص ٣١) ٠

٢ ــ وقوله أن « الاشتراكية قد قامت أساسا لاعادة تنظيم المجتمع بصورة يتعدل فيها نظام الملكية الاقطاعى المستبد » (ص ٣٢) وكأن الاشـــتراكية هى خليفة الاقطاع لا الرأسمالية ٠

٣ ــ وقوله أن « النظام الرأسمالى نشأ منذ أن تحول بعض أصـــحاب الأراضى الزراعية عن الزراعة واتجهـــوا الى المدن فى السنوات الأخيـــرة من العصور الوسطى » ، وكأن النظام الرأسمالى نشأ نتيجة هجرة بعض الأفراد من الريف الى المدينة ، وفى سنة بعينها أو عدد معين من السنين !

٤ ــ وتعبيره عن حركة الفتوح الاستعمارية التالية للكشوف الجغرافيـــة بقوله أنه « فى القارات الجديدة ، سيطرت الأنانية على العلاقات بين البشر » ٠

٥ ــ كـــذلك فان من الغـــريب ألا نصادف ، ونحن نقرأ عن دعاة المذهب الفردى والحرية الاقتصادية ، اسمى آدم سميث وبنتام ، ونجـــد بدلا من ذلك اشارة عابرة الى جون ستيوارت ميل الذى ماهو الا تلميذ أمين لسميث وبنتام فى هذه الدعوة ٠ (ص ٣٧)

٦ ــ فاذا أتى المؤلف الى ذكر نقاد المدرسة الكلاسكيكية أشار الى فردريك ليست ، مقدما تلخيصا لثلاث من أفكاره ، احداها تلك التى تقول بأن ثروة مجتمع ما لا تتوقف على النشاط الاقتصـــادى لكل فرد على حدة بل تتوقف أيضـــا على الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع ككل ٠ هذه الفكرة يعبر عنها الكتاب تعبيرا يصعب علينا أن نتصور كيف يمكن لطالب أن يفهمه ، فيقول: « الفكرة الأولى تؤكد أن قوة الجماعة على انتاج الثروة ليست مجرد السعى من جانب الفرد الى تحقيق مافيه مصلحته ، ولكنها مسألة عضوية » (ص ٤٩) ٠

٧ ــ ويحاول المؤلف أن يوفق بين أفكار سان سيمون التى مضى عليهـــا أكثر من قرن ونصف والشعارات التى ترفعها النظم الاشتراكية المعاصرة، ضاربا عرض الحائط بكل ما تستلزمه الدراسة التـــاريخية من محافظة على المعـــانى الأصيلة التى رمى اليها الكاتب محل الدراسة ، فيصف طبقة الرأســـمالية التى دافع عنها سان سيمون بأنها « الرأسمالية الوطنية » ! (ص ٩٩) ٠

كذلك يقول المؤلف عن فورييه أنه كان « يعتقد أن المشكلة الاجتمـــاعية تتمثل أساسا فى ظلم الانسان لأخيه الانسان ، أى فى الطبيعة البشرية ذاتهـــا

ورغبتها فى السيطرة والتسلط (بينما) نجد أن أوين يعطى أهمية كبرى لفساد النظم الاجتماعية والتربوية التى يرى أنها المسئول الأول عن تشكيل المواطن الصالح أو المواطن الفاسد » « ص ١١٣) · ولا اعتراض لدينا على ما يقوله المؤلف هنا عن أوين ، ولكن فوريه كان ، على عكس ما يقول المؤلف ، ينظر بما يشبه التقديس الى النوازع الطبيعية فى الانسان ، وكان يعتقد أن الغرض من تغيير البيئة هو مجرد أن نجعلها تتمشى مع الطبائع والغرائز الانسانية التى لا يمكن تغييرها ، بل ان المؤلف نفسه يقول قبل ذلك بثلاث صفحات أن فوريه يؤكد « أن الملكية أمر طبيعى يلازم الطبيعة الانسانية ·· وأن أى نظام اجتماعى أاو سياسى أو اقتصادى يغفل الغرائز البشرية أو يحاول الوقوف فى وجهها معناه محاولة تغيير الطبيعة البشرية فى ذاتها ومن هنا تنشأ المتناقضات ويتعذر حل المشكلة الاجتماعية » (ص ١١٠) ·

فأى العبارتين يريد منا المؤلف أن نصدق ؟

جلال أحمد أمين

الدكتور على البارودى ـ دروس فى الاشتراكية العربية ـ منشأة المعارف بالاسكندرية ـ ١٩٦٦ ·

هذا كتاب من أكثر الكتاب العربية الصادرة عن الاشتراكية طموحا ، سواء فيما يهدف الى مناقشته من جوانب الموضوع المتعددة ، أو من حيث القوة التى يتميز بها عرضه ، وأهم ما يلفت نظر القارىء فيه هو حماس المؤلف لقضيته وحبه لموضوعه ، ورغبته الشديدة فى أن يكسب القارىء المعارض الى صفه ·

وهذا الكتاب يمتاز عن سابقه بما فيه من توازن فى عرض آراء مختلف المفكرين الاشتراكيين وبوضوح منهجه وتسلسله المنطقى · فالمؤلف يبدأ بتحذير القارىء من تشعب موضوع الاشتراكية وصعوبات تناوله ، ثم يقدم على محاولة تعريف الاشتراكية وهو مايهرب منه الكثيرون لسهولة الوقوع فى الخطأ · ثم يتناول فى قسمه الأول عرض تطور الفكر الاشتراكى وتطبيقه فى الاتحاد السوفيتى ، وفى القسم الثانى يشرح الاشتراكية العربية شرحا أكثر تفصيلا بكثير مما تجده فى معظم الكتب العربية الصادرة حتى الآن ·

كذلك فان تناول الكتاب للاشتراكية العربية يتميز عن غيره بما يبديه المؤلف من اهتمام بالمشاكل العملية التى تصادف تطبيقها فى الجمهورية العربية المتحدة كمشاكل التخطيط ودور القطاع الخاص · ومن الواضح أن المؤلف يرى

أن مناقشة هذه المشاكل أكثر نفعا من الدخول فى المناقشات النظرية والمجردة كمناقشة موقف الاشتراكية العربية من النظريات الاشتراكية المختلفة ٠

ومع هذا فان هذا الحرص الشديد من جانب المؤلف على التعبير التام عن نفسه دون أية محاولة لتجنب ابداء الرأى أو لاصطناع الحياد ، ان هذا نفسه يؤدى بالضرورة الى أن يختلف معه كثير من قرائه وفى أكثر من موقف ٠

فمن المؤكد مثلا أن المؤلف يرى فى العلاقة بين أخلاقيات مجتمع ما وقيمه وبين اقتصاديات هذا المجتمع رأيا هو نقيض الموقف الماركسى ٠

يقول المؤلف مثلا ان « ماركس مفكر عظيـــم ترك أثره الواضح فى تاريخ البشرية على نحو يتعارض تماما مع أول نظرياته هو فى المادية التاريخية ، فقد ترك بتفكيره القوى على تاريخ البشرية تأثيرا واضحا ٠ واليوم ينقسم العـــالم كله ، فى صراع مر ، بين مؤيدين لأفكاره ومعارضين ٠ ومن ثم فانه هو نفســه أكبر دليل على خطأ نظريته فى المادية التـــاريخية » (ص ٦١) ٠ والحقيقة أن ماركس وانجلز لم يقصدا أبدا أن يتجاهلا ما للافكار من أثر على تطور التاريخ ، وانما قصدا فقط أن يبينا أن كل تغير أساسى فى اتجاه الفكر الانسانى لا بد أن يكون تابعا لتغير أساسى فى ظروف المجتمع الاقتصادية وعلاقاته الاجتماعية ٠ ولا شك أن أفكار ماركس نفسه تمثل جانبا هاما لتطور أساسى فى الفكر الأوربى فى النصف الثانى من القرن الماضى ، ولكن هذه الثورة فى الفكر الأوربى ، والتى شكل الفكر الماركسى جانبا منها ، يمكن أن تفسر بسهولة على أنها انعكاس لتطور ظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ٠ وتأثير ماركس الواضح يمكن أن يفسر على أنه مجرد نتيجة لكون الظروف الاقتصادية والاجتماعية مهيأة لتقبل فكر من هذا النوع ٠ ولا يمكن أن تصح حجة المؤلف ما لم ينجح فى بيان أنه لولا ظهور ماركس لما ظهرت أفكار « ماركسية » ، وهو ما يكاد يستحيل اثباته ، بل وقد يدل على عكسه قول انجلز :

« حينما اكتشف ماركس النظرية المادية فى تفسير التـــاريخ كان تييرى ومينييه وجيزو وجميع المؤرخين الانجليز سنة ١٨٥٠ البرهـــان على أنهم كانوا يسعون الى تحقيق هذا الكشف ٠ وان اكتشاف مورجان لنفس النظرية دليـــل على أن الوقت كان مهيئا لها وأنه كان لابد حقا من كشفها » ٠ (١)

جلال أمين

---

(١) من خطاب أرسله انجلز الى ستار كنبرج فى ٢٥ يناير ١٨٩٤ ٠

ف٠ف رامانادهام : مالية المنشآت العامة ـ نيودلهى ١٩٦٢ ـ ١٣٧ صفحة (بالانجليزية) (*)

يعالج هذا الكتاب موضوعا له أهميته ، فالمنشآت العامة أصبحت تمثل قطاعا اقتصاديا له فاعليته فى التقدم الاقتصادى للبلاد النامية ، والمؤلف ليس غريبا عن موضوعه ، فله فيه أبحاث متعددة ، هذا بالاضافة الى توليه عدة وظائف لها علاقة وثيقة بالمنشآت العامة فى الهند ٠

وموضوع الكتاب محاضرات ألقيت فى معهد الادارة العامة فى نيودلهى ، وقد تعرض الكاتب لمواضيع عدة وان كانت فكرة الربح قد استأثرت باهتمامه ٠

والكتاب بموضوعاته المتعددة ينقسم الى فصول أربعة :

الأول ـ أرباح منشآت القطاع العام ٠

الثانى ـ معيار الربح ٠

الثالث ـ سياسة تحديد أسعار السلع والخدمات المنتجة ٠

الرابع ـ التنظيم المالى والادارى لمنشآت القطاع العام ٠

***

١ ـ وقد بدأ الكاتب بعرض سريع ضمنه الخطوط الرئيسية للقوانين النظامية لبعض شركات القطاع العام بالهند ، وذلك فيما يتعلق بهدف الربح فى حد ذاته ٠ وقد لاحظ عدم وجود نصوص تقضى بوجوب تغطية التكاليف أو وضع حد أعلى للأرباح وذلك فيما عدا منشآت الكهرباء والغاز ٠ ومن ناحية أخرى فان القوانين المذكورة عموما قد أوجبت تحويل الفائض الى الخزانة العامة وذلك فيما عدا البنك المركزى ٠

والتعرف على مدى ما تحققه منشآت القطاع العام فى الهند من أرباح ليس أمرا سهلا ، فالميزانيات غير واضحة ولا مفصلة ، كما تعوزها البيانات التفصيلية ٠

لذا فان الباحث لا يعرف على وجه الدقة النتيجة الفعلية التى أسفرت عنها عمليات المنشآت ٠

الا أنه يرى مع ذلك أن الطاقة الربحية لها محدودة اذا ما قورنت بمنشآت القطاع الخاص ، وان هدف النظم هنا ليس تحقيق أقصى ربح ، بل العبرة بالعائد الذى يتحقق للقطاعات الاقتصادية فى مجموعها ٠

(*) V. V. Ramanadham : *The Finances of Public Enterprises* — Asia Publishing House New Delhi 1962.

فأرباح منشآت القطـاع العام فى نظر الكاتب ، اما أن تكون مباشرة ، أو غير مباشرة ، والأولى تتمثل فى المعنى العادى للربح الذى لا يختلف فى جوهره عما تحققه منشـآت القطاع الخاص ، أما الثانى ـ وهو الأهم ـ فيتمثل فيما تحققه منشآت القطاع العام من عوائد غير مباشرة تعود بالنفع على المجتمع فى مجموعه ، فهى بهذا قريبة من المعنى الاقتصادى للوفورات الخارجية ٠

وعلى هـذا فان معظم منشـآت القطاع العام لايتجه الى تحقيق أقصى ربح بمعناه المباشرة ، وانما الحـد الأقصى هنـا مزيج من العوائد المباشرة وغير المباشرة ومعياره هو تحقيق أقصى معدل تنمية ممـكن بالنسبة للقطـاعات الاقتصادية فى مجموعها ٠

وتحقيقا لهذا الهدف أكد الكاتب وجوب وضع معايير اقتصادية واجتماعية توزع بمقتضاها الموارد الاقتصادية على الاستعمالات المختلفة وتهدف الى تحقيق أكبر عائد ممكن للمجتمع فى مجموعه ٠

وفكرة العـائد غير المباشرة هى التى تبرر فى نظره مبدأ الحد الأدنى من الربح كما تبرر أيضـا استخدام رؤوس أموال كبيرة فى مشاريع قد لا تنتج ربحا فى صورته المباشرة ودائما تتمثل فى فائدة تعود على المجتمع فى مجموعه كما هو الحال بالنسبة لانشـاء المصارف الكبرى أو انشاء سكك حديدية فى مناطق غير آهلة بالسكان ٠٠

وقـد اختتم هذا الفصـل بابراز أهمية وجود معايير اقتصادية لترتيب توزيع الاستثمارات على المشاريع المختلفة ٠

***

ومشكلة تحديد أسعار منتجات منشـآت القطاع العام استأثرت باهتمام الكاتب ، وقد تعرض فيها للجوانب المختلفة التى يلمسها أى باحث فى التنمية، ويمكننا أن نقسم اتجاهات الكاتب فى هذا الشأن الى أقسام ثلاث :

الأول ـ مبـادىء وقواعد يتعين أن تقـوم عليها سياسة أسعار منتجات منشآت العام ٠

الثانى ـ ضمانات يتعين توافرها لتحقيق الأهداف المرجوة ٠

الثالث ـ مشاكل مختلفة ٠

والقسم الأول لا شـك أبرز الأقسام الثلاثة الجديرة باهتمام القارىء ، وتتلخص النقاط التى أثارها الكاتب فى الآتى :

١ ـ أن جهـاز الأسعار بالمنشآت العامة يجب أن يكون عاملا مساعدا لاستخدام معدلات عالية للتنمية ٠

ومن ثم فانه من المتعين قبل تحديد السعر قياس أثر ذلك على توزيع الاستعمالات المختلفة وفى تكوين رأس المال ٠

٢ ـ وجوب تمايز سياسة الأسعار عن غيرها من السياسات النقدية والمالية ، وعلى الأخص الضرائب ، بمعنى أن لا تتجه الحكومة الى رفع أسعار المنتجات لتحقيق ربح يستخدم فى تمويل التنمية وذلك بدلا من رفع سعر الضريبة ٠

٣ ـ ان العاملين الذين لهما اعتبارهما فى تحديد أسعار منتجات المنشآت العامة هما :

ا) ظروف الطلب على المنتجات التى تتمثل أساسا فى آلية أهداف السعر فى القطاع العام والآثار المترتبة فى التغير فى الهيكل العام للاسعار فى مجموعه ٠

ب) ظروف العرض وأهم عامل فيه هو التكلفة ٠

أما فيما يتعلق بضمانات التنفيذ من وجهة نظر الكاتب فانها تتمثل فى وجود رقابة قوية فعالة من قبل الهيئات الحكومية على جهاز الأسعار ٠ فوجود تلك المنشآت ضمن القطاع العام لا يمنع القائمين عليها من الانحراف عن الخطوط العامة التى ترسمها المبادىء العامة والسياسات الاقتصادية والمالية ٠

وقد لاحظ الكاتب أن وضع تلك المبادىء محل التنفيذ ليس أمرا سهلا ، وانما تحول دونه العقبات والمشاكل المتعددة ٠ وأبرزها المشاكل الخاصة فى نظره هو امكانيات تحقيق التوافق بين المبادىء والسياسة الخاصة بالربح وتلك الخاصة بالأسعار ، فعلى الرغم من وجود علاقة وثيقة بينهما ، وتأثر كل منهما بالآخر ، فان لكل منهما عوامله المتمايزة التى تحكمه ٠ وعمليات الادارة والتنظيم وامكانيات تحقيق التوافق بين الجهات الادارية المختلفة التى تختص باعطاء القرارات مشكلة لها أهميتها فى نظر الكاتب لما لها من تأثير على امكانيات تحقيق الأهداف المرجوة ٠

***

وفى الفصل الأخير عرض الكاتب للتنظيمات المالية لمنشآت القطاع العام ٠ وقد استبعد من مجال بحثه تلك التنظيمات المتعلقة بالنواحى المحاسبية أو الادارية أو مايتصل منها بحسابات التكاليف ٠ وبذلك فهو ينظر الى تلك التنظيمات من زاوية يغلب عليها الطابع الاقتصادى ٠

ويرى الكاتب أن هناك مبادىء عامة وأسس يتعين أن تقوم عليها التنظيمات المالية لمنشآت القطاع العام وقد ركزها فى نقاط أربع :

الأولى ـ توافق التنظيمات المالية وعـدم تعارضـها مع سياسات الربح والأسـعار ٠

الثانية ـ أن تعمـل تلك التنظيمات بصـفة دائمة على كفاية توزيع الموارد الاقتصادية طبقا للخطة ٠

الثالثة ـ وجوب توافقها مع السياسات المالية ٠

الرابعة ـ وحدة المبادىء التى تقوم عليها التنظيمات المالية فى كافة منشآت القطاع العام ٠

وفى حدود المبادىء السالفة الذكر عرض الكاتب للتنظيمات المالية المتصلة بتمويل شركات القطاع العام ٠ وقد بدأ بمناقشة مسألة الأفضلية بين الاعتماد فى التمـويل على رأس مال مملـوك للمنشأة أو رأس مال مقترض وهو يفضل عموما الاتجـاه الأول ، واذا كان ثمـة أسباب تدعو الى الاتجاه الثانى فيتعين أن يكون رأس المال المقترض غير محمل بأى فائدة ٠ وانتقل بعد ذلك الى بحث مصادر تغطية رأس المال والاحتياطات المالية للمنشآت العامة ، وفيما يتعلـق بهذا الشأن فان القروض وزيادة رأس المال هما الوسيلتان التقليديتان الا أن محل البحث يتركز فى أنسب المصادر التى تتوافق مع وضعية المنشآت العامة٠ وعلى ضوء التجربة الهندية يرى الكاتب أن الاقتراض أكثر كفاية من زيادة رأس المال ، وان اللجوء للقطاع العام للحصول على الأرصدة النقدية اللازمة يحقـق مركزية التخطيط وزيادة احكام الرقابة على انفاق المنشآت ٠

وانتقل الكاتب بعد ذلك الى بحث كفاية استخدام رؤوس أموال منشآت القطاع العام ، ويرى الكاتب أن تلك الكفاية تتوقف على عوامل عدة ، فالتدبير وحساب العوائد المستقبلة التى يسفر عنها الاستثمار الطويل الأجل أمر لـه أهميته لتحديد مقدار الزيادة المطلـوبة ، كما أن المفاضلة بين اتجـاهات الاستثمار الطـويل الأجل والقصير الأجل من النواحى التى لها أثرها فى هذا الشـأن ٠ وبالاضـافة الى ماتقدم فانه يتعين أن يؤخذ فى الحسبان اتجاهات استغلال رأس المال ونسب تكوينه من ثابت وعامل ٠

وأخيرا اختتم الكاتب هذا الفصل ببحث عرض فيه لما يجب أن تكون عليه العـلاقة بين الحكومة وبين القائمين بادارة المنشآت العامة والسلطات التى يتعين أن يتزودوا بها والتى تمكنهم من القيام بواجباتهم دون اخلال بحـق الرقابة الحكومية ٠٠

والكتاب على هذا النحو يضم مواضيع شتى ويعرض لنواح لا شك تشغل ذهن أى باحث فى التنمية الاقتصادية ٠ وعلى الرغم من أن الكاتب لم يتجـه كثيرا الى التحليلات النظرية ، وان النتائج التى خرج بها مستوحاة من الظروف السائدة فى بلاده ـ الهند ـ الا أن القارىء يجد للمشاكل التى يثيرها صدى

فى نفسه وانه يمكنه أن يخرج بقاعدة عامة تسرى على أى بلد نام • ولعل أهم ماجاء بالبحث هو ماتعلق بحدود الربح فى المنشآت العامة ، وفكرة العائد غير المباشر والذى له تأثيره على سياسة الأسعار •

وعلى الرغم من وجاهة فكرة العائد غير المباشر الا أنه من المتعذر تحديده أو قياسه فى المنشآت العامة المتعددة الموزعة على مختلف القطاعات • ومن ناحية أخرى فالسعر والربح من وجهة نظر المؤلف يؤثر كل منهما على الآخر ، الا أن العوامل التى تؤثر على كل منهما متمايزة ، والقارىء لا يهتدى فيما يتعلق بهذه النقطة الأساسية فى البحث ، لتلك العوامل المتمايزة مما لا يجعله يخرج بفكرة محددة عن رأى الكاتب فى امكانيات التطبيق العملى لتحديد الربح أو الأسعار فى المنشآت العامة •

ومع ذلك فالمواضيع التى أثارها الكاتب جديرة بالتأمل وبحث القارىء العربى •

على صبرى يس

***

ن • نيكيتين : المبادىء الأساسية للاقتصاد السياسى ـ ٤٠٤ ص موسكو (بدون تاريخ) بالانجليزية (*)

هذا الكتاب حاصل على جائزة معهد الاقتصاد التابع لأكاديمية العلوم لاتحاد الجمهوريات السوفيتية ـ وهو يوضح لنا الطريقة التى يدرس بها الروس الاقتصاد السياسى فى بلادهم ـ اذ أنهم لا يكتفون بتدريس النظريات الشيوعية ، بل انهم يقومون بشرح النظام الرأسمالى بتفاصيله ـ من وجهة نظرهم طبعا ـ باعتباره مرحلة طبيعية يمر بها المجتمع الانسانى ، ثم يتبعون ذلك بشرح النظريات الخاصة بهم ، وبالذات بالنظرية الكارلماركسية اللينينية

ويعرف المؤلف الاقتصاد السياسى بأنه :

« العلم الخاص بتطور علاقات الانتاج الاجتماعى ، كما أنه يفسر القوانين التى تنظم انتاج وتوزيع الثروة المادية فى المجتمع الانسانى فى مراحل تطوره المختلفة » •

ثم يشير الى أن الثروة المادية هى أساس الحياة والنمو فى المجتمع وأنه يمكن الحصول عليها عن طريق ثلاثة عناصر :

١ ـ العامل البشرى •

(*) N. Nikitin, *Fundamentals of Political Economy*. Moscow (n.d.)

٢ ـ الوسائل التى يستعملها الانسان فى الانتاج ٠

٣ ـ الطبيعـــة التى يعيش فيـــها الانسان ، والتى ستكون موضع عمله للحصول على الانتاج ٠

وتسمى هذه العناصر الثـــلاث « **قوى الانتاج** » ، ولكن المؤلف يوجه النظر الى أنها ليست العوامل الوحيدة المؤثرة فى الانتاج ، بل انه يتجازبها عنصر آخر يؤثر فيها كل التأثير ويسمى « **علاقات الانتاج** » وهذا العنصر هو النتيجة للاجابة على سؤال : من يملك وسائل الانتاج ؟ هل يملكها مجموع أفراد الشعب أم يملكها قلة من الناس تستغل وتستعبد الأكثرية

ويوضح لنا كيف أن علاقات الانتاج مرت بخمس مراحل هى :

١ ـ **مرحلة المجتـمع البدائى** وفيه كانت وسائل الانتاج مملوكة لأفراد المجتمـــع ٠

٢ ـ **مرحلة مجتمع أستغلال العبيد** وفيه بدأ استغلال الانسان لأخيـــه الانسان وبدء تملكه لوسائل الانتاج ٠

٣ ـ **مرحلة المجتمـــع الاقطاعى** وفيه ظهرت الملكيات الفردية للأرض فى أبشع صورها ٠

٤ ـ **مرحلة المجتمـع الرأســمالى** وفيه ظهرت الملـكيات الفردية لأدوات المصانع ورؤوس الأموال ٠

٥ ـ **وأخيـــرا المجتمع الاشتراكى** وفيه أخذت الملكية الفردية لأدوات الانتاج تعود تدريجيا لمجموع أفراد الشعب ٠

وهو فى شرحه للرأسمالية يعطى تعريفا لها بأنها :

« الاسم الذى يعطى للنظـــام الاجتماعى الذى تكون فيه ملكية وسائل الانتاج والأرض والمصانع ، مملوكة لعدد صغير من الملاك بينما غالبية الشعب لا يملك شـــيئا أو يملك مقدارا صغيرا جدا منـــها ويصبح مضطرا لكى يعمل أجيـــرا » ٠

ثم استعرض النظريات الرأسمالية فيما يتعلق بالقيمة والنقود والأسعار والأجور والربح والأثمان والدخل القومى والأزمات والائتمان والبنوك ، موجها لها النقد من وجهة نظره ٠

ثم انتقل الى دراسة النظام الاشتراكى باعتباره مرحلة انتقال طبيعية من النظام الرأسمالى ، اذ أن المجتمع الرأسمالى نتيجة لأزماته لابد وأن يتحون الى مجتمع اشتراكى يبحث عن السلام ، ويعترف بسيد واحد هو العمـــل ،

وأوضح أن أهم مايتميز به النظام الاشتراكى ، هو اشتراكية ملكية وسائل الانتاج والتخلص من احتكار قلة من الناس لملكيتها ، فهى تصبح مملوكة لمجموع أفراد الشعب ، ولا تعتبر رأسمال ، ولكن هذا لا يتأتى طفرة واحدة ، بل يمر خلال فترة انتقال يمر فيها المجتمع بثلاث قطاعات :

١ ـ **قطاع اشتراكى :** الاقتصاد فيه يقوم على اشتراكية ملكية وسائل الانتاج عن طريق التأميم أو المصادرة ٠

٢ ـ **قطاع رأسمالى** ويشمل صغار الفلاحين الذين لا يزالون يملكون قدرا من الأرض يستغلونها لأنفسهم ويتحولون الى القطاع الاشتراكى عن طريق المزارع الجماعية ٠

٣ ـ **قطاع التجارة الصغيرة وصغار الحرفيين** وهؤلاء يتحولون الى القطاع الاشتراكى عن طريق الجمعيات التعاونية للانتاج والاستهلاك ٠

والنتيجة الجوهرية لاشتراكية ملكية وسائل الانتاج ظهور قوانين اقتصادية جديدة تحكم نظريات القيمة والنقود والأسعار والأجور والربح والدخل القومى ٠

فوسائل الانتاج لا تعتبر رأسمال وكذلك العمل لا يعتبر سلعة تباع وتشترى ، والغرض من الانتاج ليس هو الحصول على الربح ، بل كفالة حاجات أفراد المجتمع ، فالدولة هى التى تحدد أنواع المواد الواجب انتاجها وكميتها وجودتها ، وهذا ليس معناه أن تدار المشروعات بطريقة باهظة التكاليف ، بل يجب أن تدار بطريقة علمية اقتصادية وعلى أحسن مستوى من الكفاية الانتاجية ٠ وهذا لا يتم الا عن طريق تخطيط مركزى للانتاج والتوزيع ، وتخطيط الانتاج يشمل تخطيط نسبة انتاج وسائل الانتاج الى نسبة انتاج البضائع الاستهلاكية ذاتها كما يشمل تخطيط نسبة الانتاج الزراعى بالنسبة لحاجات الانتاج الصناعى ، كما تخطط الدولة سياسة أسعار البضائع ٠

ولا توجد بطالة ولا استغلال فى المجتمع الاشتراكى ، والأجور لا تعتبر ثمنا للعمل وانما هى توزيع للثروة المادية طبقا للعمل ، فهى النسبة الموزعة من الانتاج الاجتماعى ٠

ولقد تغيرت نظرية القيمة فى النظام الاشتراكى ، فان الذى يحدد القيمة هو فقط كمية العمل الاجتماعى المبذول فى انتاجها وأسعار البضاعة تحدد على هذا الأساس ولكن يجوز للدولة أن تحدد سعر البضاعة بحيث تكون أكثر أو أقل من قيمتها ٠

والنقود فى النظام الاشتراكى تغيرت طبيعتها فهى لا تعتبر رأسمال بل أصبحت وسيلة لتنشيط الانتاج وتداوله ، وهناك عنصر هام يؤثر على كمية

النقود المتـداولة وهو التناسب بين الدخل القـومى وكميتـــه وسرعة تداول البضاعة والخـدمات المؤداة للشعب ، وثبات قيمة النقود لا يرجع الى رصيد الذهب فقط ولكن يرجع الى أن الـدولة تدبر كميات من البضاعة تدفعها الى التداول لتشبع حاجات الشعب بأسعار محددة ٠

ونظام الضرائب لا يزال قائما بالنسبة للبضـائع الاسـتهلاكية ويستعمل كوسـيلة لتحديد الأسعار رفعا وانخفاضا ، وان كان نظام الضرائب مآله الى الزوال تدريجيا ٠

ونظام الائتمان لا يزال موجـودا تتولاه البنوك سواء أكان ائتمان قصير الأجل أم طويل الأجل وذلك فى مقابل فائـدة بسيطة ، اذ كثيرا ما تتجمع فى أيدى المشروعات فائض ايرادات لم يحن بعد موعد اعادة استعمالها فى الانتاج فيمكن اقراضها للمشروعات الأخرى المحتاجة لهذه الأموال ، كما أن مدخرات الأفراد يمكن استعمال جزء منها أيضا فى تمويل المشروعات ٠

ويوجد ثلاث أنواع من البنوك :

١ ـ **بنـــك الـدولة** وهو بمثابة بنك مركزى يودع فيه ذهب الـدولة والعملات الأجنبية ويتـولى اصدار النقود ويمنح المشروعات قروضا قصـيرة الأجل وهى التى تقل مدتها عن عام ، ويمنح البلاد الأجنبية قروضا طويلـــة الأجـــل ٠

٣ ـ **بنـك اتحـــادى** يتولى تمويل المشروعات ويمنح قروضا طـــويلة الأجـل ٠

٣ ـ **بنـوك ادخـــار** ويودع فيها أفراد الشعب فائض مدخراتهم ، ويجوز لها أن تقرض المشروعات من المدخرات ٠

ولا شك أن هذا الكتاب يتيح لنا معرفة الفكر السوفيتى والأنظمة المطبقة فى الاتحاد السوفييتى مباشرة دون ماحاجة الى الاعتمـاد على المراجع الأجنبية

وهو عـلاوة على أنه يفتح بابا واسـعا لدراسات تحليلية وانتقادية لهذا النظام ، فانه يفتح لنا مجـالا للدراسة المقارنة بينه وبين الاشتراكية العربية كما ارتضـيناها فى الميثاق ومعرفة أوجه الاختـلاف الأساسية والجوهرية بين النظـامين ٠

محمود حافظ غانم

المبادىء الأساسية للقانون السوفيتى : عدة مؤلفين ـ ٥١٦ صفحة باللغة الانجليزية • معهد الدولة والقانون التابع لأكاديمية العلوم بموسكو (*)

هذا الكتاب عبارة عن أحد عشر بحثا عن القوانين المختلفة المطبقة فى الاتحاد السوفيتى بقلم كبار أساتذة القانون تحت اشراف معهد الدولة والقانون التابع لأكاديمية العلوم باتحاد الجمهوريات السوفيتية •

ولقد قدم لهذا الكتاب الأستاذ ب • س روماشكين ، الأستاذ المراسل بأكاديمية العلوم فى المقال الأول بالكتاب تحت عنوان « الدولة السوفيتية والقانون فى الفترة المعاصرة »

وأوضح الأستاذ روماشكين فى مقاله التطور فى الأساس الفلسفى للفكر القانونى نتيجة للثورة الاشتراكية ، تبعا لتغير الأساس الاقتصادى فى البلاد : فوسائل الانتاج أصبحت مملوكة لجماهير الشعب الذين أصبحت حقوقهم متساوية قبلها والذين يجب أن يتحرروا من كل استغلال من أى نوع كان ـ وعلى ذلك فجميع القوانين يجب أن توضع لحماية هذا النظام الاجتماعى وضمان استمرار تطوره •

وأبان الأستاذ روماشكين أنه من الصعب فى الوقت الحاضر القيام بعملية تقنين للقوانين المطبقة فى الاتحاد السوفيتى نتيجة للتطور المستمر الذى طرأ على هذه القوانين والذى لا يزال مستمرا حتى الآن لمواجهة حاجات المجتمع ، كما أنه وان كان الأساس الاقتصادى والسياسى للقوانين متفق عليه فى جميع جمهوريات الاتحاد السوفيتى ، الا أنه أعطى لكل جمهورية الحق فى وضع القوانين التى تتفق وتتلائم وطبيعة بيئتها •

ونبه صاحب المقال الى ثلاث نقاط رئيسية :

الأولى : وهى أن النظام الاشتراكى لا يأخذ بالتقسيم التقليدى الموجود فى البلاد اللاتينية الرأسمالية وهو تقسيم القانون الى قانون عام وقانون خاص ـ واختلاف القواعد القانونية المطبقة تبعا لهذا التقسيم ـ مع اختلاف المحاكم التى تطبق هذه القواعد ـ

وأوضح أن سبب عدم الأخذ بهذا التقسيم هو أن جميع وسائل الانتاج والملكية الفردية ، أصبحت قاصرة على اشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد •

الثانية : أن مبدأ الشرعية ، هو مبدأ أساسى فى النظم والقوانين الاشتراكية لحماية النظام الاقتصادى والاجتماعى ، وهو يضمن الحرية والمساواة الحقيقية للجميع ـ فالدولة بجميع اداراتها ومؤسساتها ومشروعاتها تخضع لحكم القانون تماما كما يخضع له الأفراد ، لأن هذه هى الوسيلة الوحيدة لضمان استمرار ثقة الناس فى النظام الاشتراكى •

(*) *Fundamentals of Soviet Law: Institute and Law, Moscow.*

والثالثـــة : أنه لا يوجد قانون تجارى فى النظام السوفيتى لأن مايعتبر علاقات تجارية يخضع لقواعد القانون المدنى

وفروع القانون فى الاتحاد السوفيتى هى :

١ ـ القانون الدستورى
٢ ـ القـــانون الادارى
٣ ـ قانون الاقتصاد Business law أو Droit Economique
٤ ـ القـــانون المـدنى
٥ ـ قانون العمـــل
٦ ـ قانون الأرض
٧ ـ قانون المزارع الجماعية
٨ ـ القانون المـــالى
٩ قانـــون الأسرة
١٠ ـ قانون الاجراءات المدنية
١١ ـ القانون الجنائى
١٢ ـ قانون الاجراءات الجنائية

ولقد تولى بعض أساتذة القانون شرح المبادىء الأساسية لهذه القوانين فى مقالات على حدة ماعدا قانون الاقتصاد الذى لا يزال موضع دراسة معهد الدولة والقـــانون التـــابع لأكاديمية العلوم بموسكو · ولقد أوضح روماشكين أن هـــذا القـــانون سينظم العلاقات فى الاقتصاد الاشـــتراكى فهـــو ينظـــم العـــلاقة القـــانونية للنشاط الاقتصادى مع ديناميكية العلاقات الاقتصادية ويتضمن التخطيط الاقتصادى والعقود والرقابة على البنوك والائتمان وتسوية الحسابات فى الاقتصـــاد الوطنى وينظم العـــلاقة بين المشروعات الاقتصادية ، وبعبـــارة وأضح سينظم هذا القـــانون الهيكل التنظيمى والادارى للاقتصاد الاشتراكى ولا يمتـــد لتنظيم العلاقات بين الأفراد أو العلاقات بين المشروعـــات والأفـــراد ·

وفى مقال للاستاذ ف · كوتوك شرح أن الدستور السوفيتى لا ينظم فقط الحياة السياسية بل وينظم هيكل الحياة الاقتصادية ·

أما القانون الادارى ـ فقد أوضح الأستاذين ستودنكين وفالسوف ، أنـــه عبارة عن القواعد العـــامة والخاصة المتعلقة بتنظيم الادارات الحـــكومية فى علاقاتها ببعضـــها البعض وفى علاقاتها بالمشروعات العامة والمنظمات الشعبية للعمال وفى علاقاتها مع المواطنين دون أن تعتبر هذه القواعد أحكاما استثنائية للسلطة العـــامة أو خـــروجا عن قواعد القانون المدنى الواجبـــة التطبيق على الجمـــيع ·

وذكر الأســـتاذين سيدبرونسكى وفالفينا أن القانون المدنى هو مجموعة القـــواعد التى تنظم علاقات الأفراد مع بعضهم البعض أو علاقات المنشـــآت الاشتراكية مع بعضـــها أو مع الأفراد ـ وأن الدولة لا تتعـــامل مباشرة وانما

تتعامل عن طريق مشروعاتها ومؤسساتها ، الا فى أحوال استثنائية فى علاقاتها الخارجية مع الدول الأجنبية • وأن أهم تطوير فى مبادىء القانون المدنى يرجع الى تطوير النظام الاقتصادى للملكية بحيث أصبح على أساس اشتراكية ملكية وسائل الانتاج سواء عن طريق ملكية الدولة أو ملكية الجمعيات التعاونية أو ملكية المزارع الجماعية ، أما ملكية الأفراد فتقتصر على الأدوات الاستهلاكية والأجور المكتسبة وللأفراد ملكية مطلقة على هذه الأموال بشرط ألا تكون وسيلة لاستغلال الآخرين أو للحصول على كسب غير مشروع •

وعلى هذا الأساس وفى هذه الحدود فان الميراث وحق الوصية مكفولين فى القانون والدستور •

وللنيابة العامة دور أساسى ـ طبقا لقانون الاجراءات المدنية ـ لايصال الحقوق لأفرادها بأقل نفقات ممكنة •

وقانون العمل كما يقول الأستاذين باشرستنك والكسندروف يشرح حقوق العمال وواجباتهم ويوضح أن الأجر هو بمثابة توزيع للدخل القومى على قوى الشعب العامل كل بحسب عمله وكفاءته ـ وأن عقد العمل هو عقد رضائى ، وكل فرد له الحق فى قبول العمل أو انهائه فى أى وقت ، والقانون يحمى حقهم فى رفض العمل كما يحمى فصلهم التعسفى • ويوضح دور النقابات العمالية ـ وقانون العمل قاصر على المصانع والمكاتب والعمال المهنيين وعمال مزارع الدولة ، ما العاملون بالمزارع الجماعية فيخضعون لقانون آخر ـ ويعطى قانون العمل أهمية كبرى لعقود العمل الجماعية باعتبارها ليست فقط مجرد عقود تنظم حقوق العمال فى علاقاتهم مع المشروعات ، بل باعتبار أن هذه العقود هى أداة لتنظيم الانتاج طبقا للخطة الموضوعة لتحقيق أهدافها من حيث الكمية والجودة مع زيادة انتاجية العمل وتخفيض تكاليف الانتاج بالتدريج بالوسائل الفنية •

أما قانون الأرض وقانون المزارع الجماعية فهما ينظمان العلاقات الجديدة للأرض باعتبارها وسيلة هامة من وسائل الانتاج ملكيتها لمجموع أفراد الشعب ـ تسمح فيها الدولة بالحيازة لبعض الأفراد وتسمح فيها بالانتاج الجماعى عن طريق المزارع الجماعية للفلاحين •

ونحن نوجه النظر الى أهمية المبادىء العامة الواردة فى هذا المؤلف لامكان مقارنتها بالنظم القانونية المطبقة فى بلادنا فى الوقت الذى تتجه فيه البلاد الى تطوير تشريعاتها •

محمود حافظ غانم